تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر: بين الأمية الإلكترونية وإشكالية التطبيق

L'administration Electronique En Algerie :
Entre analphabétisme électronique et problème d'application

Electronic Administration In Algeria:
Between electronic illiteracy and problem of application

بلقاسمي مولود
باحث في طور الدكتوراه
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
belgacemi.mouloud@yahoo.com
0777852772

ملخص:

ستحاول هده الدراسة التطرق إلى تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية في الوثيقة الرسمية التي صدرت في 2008 إلى غاية 2013، فالجزائر تعتمد على مجموعة النماذج والتجارب لعصرنة الإدارة الإلكترونية كبديل عصري لتطوير الخدمة العمومية، والإنتقال من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن والتحول نحو الخدمة العامة المعقلنة.

وبهذا فإن الجزائر في هدا السياق أمام حتمية توفير البيئة الملائمة لإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية من خلال تشجيع الحكم الراشد وتطوير التعليم الإلكتروني ومحاربة الأمية الإلكترونية وتقليص الفجوة التكنولوجية بين الجزائر والدول الاخرى من خلال التحول نحو الإقتصاد الرقمي، ومن جهة أخرى يفرض مشروع الإدارة الإلكترونية مجموعة من التهديدات والتحديات كإشكالية الأمن الرقمي وكيفية تأمين البيانات والمعطيات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري في ظل ضعف الجزائر في المجال الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العامة- الأمية الإلكترونية- تكنولوجيا الإعلام والإتصال-االأمن الإلكتروني

Résumé:

Cette étude tentera de traiter l'expérience l'administration Electronique En Algeriepar le biais du projet e-Algérie contenu dans le document officiel publié en 2008 jusqu'en 2013. L'Algérie s'appuie sur un ensemble de modèles et d'expériences pour moderniser l'administration Electronique tant qu'alternative moderne au développement du service public. Flexibilité et évolution vers un service public rationalisé.

Dans ce contexte, l'Algérie est confrontée à la nécessité de créer un environnement propice au succès du projet de l'administration Electronique encourageant la bonne gouvernance, en développant l'apprentissage en ligne, en luttant contre l'analphabétisme électronique et en réduisant le fossé technologique entre l'Algérie et d'autres pays grâce au passage à l'économie numérique. Et des défis tels que le problème de la sécurité numérique et comment sécuriser les données et les données qui menacent la sécurité nationale algérienne à la lumière de la faiblesse de l'Algérie dans le domaine numérique.

les mots clés : Administration publique-Analphabétisme électronique- Technologies de l'information et de la communication - Sécurité électronique

Abstract:

This study will attempt to address the e-governance experience in Algeria through the e-Algeria project in the official document issued in 2008 until 2013. Algeria relies on a set of models and experiments to modernize E- Administration as a modern alternative to the development of the public service. Flexible and shift towards rationalized public service.

In this context, Algeria is faced with the imperative of providing an environment conducive to the success of the e-governance project by encouraging good governance developing e-learning, combating electronic illiteracy and reducing the technological gap between Algeria and other countries through the transition to digital economy, and challenges such as the problem of digital security and how to secure data and data that threaten the algerian national security in light of Algeria's weakness in the digital field.

Key words :Public administration - Electronic illiteracy - Information and communication technology - Electronic security

مقدمة:

لقد شهد العصر الحديث تغييرات في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وكان للتطورات التكنولوجية المتسارعة وتقدم وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات دور بارز في هذه التطورات، فظهور شبكة الإنترنت والتوسع الهائل في استخدام الشبكات الإلكترونية في جميع المجالات، أدى ذلك إلى التحول من الأساليب التقليدية في إنجاز الأعمال إلى الأساليب الإلكترونية.

إن التغيير أصبح سمة من السمات الحضارية للعالم المتقدم، ويستدعي ذلك ضرورة العمل على رصيد كل مايحدث من تغييرات في البيئة المحيطة وذلك رغبة في مواجهة اثار هذا التغير ومواكبة المستجدات، ونتيجة لهذه التطورات السريعة والمتلاحقة والانفجار المعرفي تواجه المجتمعات مجموعة من التحديات مما يحتم عليها مواجهتها، لتتمكن من اللحاق بعصر المعلومات والاستفادة القصوى من الثورة التقنية بجميع مجالاتها، بما في ذلك مجال الإدارة، ومنه ستتركز الإشكالية الرئيسية للدراسة على مفهوم الإدارة الإلكترونية وواقعها في الجزائر وإشكاليات النظرية والتطبيق؟

وبناءا على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، وإتساقا مع المنهجية المستخدمة وتوخيا للوصول إلى نتائج، فقد روعي تقسيم الدراسة إلى محاور:

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية: مقاربة مفاهيمية

أولا: مفهوم الإدارة الإلكترونية.

ثانيا: أهمية الإدارة الإلكترونية

ثالثا: أهداف الإدارة الإلكترونية

رابعا: خصائص وعناصر الإدارة الإلكترونية.

المحور الثاني: تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

أولا: واقع الجاهزية الإلكترونية في الجزائر

ثانيا: مخططات التحول الالكتروني في الإدارة بالجزائر

المحور الثالث: الادارة الالكترونية وفجوة النظرية والتطبيق.

المحور الرابع: مستقبل الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية: مقاربة مفاهيمية

أولا: مفهوم الإدارة الإلكترونية.

من اجل فهم افضل لمفهوم الادارة الالكترونية سوف يتم توضيح كل من المفهوم بين التقليدي والإلكتروني للإدارة ، وإجراء مقارنة بينهما وذلك لبيان الفروق بين هذين المصطلحين.

1. المفهوم التقليدي للإدارة:

تعددت الكتابات العلمية التى اهتمت بتعريف الإدارة، حيث عرفها البعض بانها "ذلك الجهد الإنساني الذي يتعلق بتخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية والمادية لتحقيق اهداف محددة بكفاءة وفعالية"[1]

وعرفت بأنها " فن انجاز المهام من خلال القوى البشرية العاملة في المنظمة بغية الوصول الى الاهداف المطلوبة من قبل المنظمة وتكون عمليات التخطيط والتنظيم والسيطرة واتخاذ القرارات هي الوظائف الأساسية "

2. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة، والتى ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات والاتصالات، والذي أحدث تحولا هاما في أداء المنظمات بتحسين إنتاجيتها وسرعة أدائها وجودة خدماتها.

وهناك من يعرفها بانها " عبارة عن استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات ورفع كفائتها وتعزيز فعاليتها".[2]

ويمكن الاتفاق حول تحديد لمفهوم الإدارة الإلكترونية ، بأن الإدارة الإلكترونية هي استخدام كافة التقنيات الحديثة وتوظيفها داخل المؤسسات على اختلافها، من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية وبأقل جهد ووقت ممكن، وكل هذا من اجل ضمان استمرارية المنظمة سواء كانت مؤسسة او دولة، ومن اجل الاستخدام الكفئ والفعال للموارد سواء كانت بشرية او مادية.

ثانيا: أهمية الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة التي كانت مسيرة حياتها اليومية تواجه أزمات خانقة في ظل إداراتها التقليدية حتى استطاعت أن تخطو خطوات لافتة على سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التقنية، بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحبو في بداية الطريق الذي يتسابق الآخرون في مراحله النهائية .

و ينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض، ويلبي مطالبه الإدارية، ويرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته وتفاصيلها، إن تعميم تطبيقات التقنية في الإدارة ليس شكلاً عصرياً للحياة نسعى لتقمصه، بقدر ما هو حاجة ماسة لمجتمعاتنا، ودافعاً لتلك الإدارات لتجاوز واقعها والانطلاق إلى الآفاق العالمية الرحبة بوتيرة سريعة ومشاركة واسعة.

لا تقل حاجة القطاع العام إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع العام من المشكلات الإدارية ما يدفعه دائماً إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، وليس أنسب حلاً من تغيير نمط إدارته من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن، للخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية، إضافة إلى أن كثيراً من الإدارات الحكومية ليست إدارات خدمية فحسب، فهناك إدارة حكومية تدير مواقع إنتاج مصانع أو مزارع أو مشروعات تابعة للدولة، وهذه تسعى إلى المنافسة وتحتاج إلى ما تحتاج إليه إدارات القطاع الخاص من إمكانات الإدارة الإلكترونية وقدراتها ومزاياها لخوض منافساتها داخل الأسواق.[3]

تختصر الإدارة الإلكترونية وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الاتصال بين إدارات الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية، وترشِّد استخدام الأوراق في المعاملات، مما سيوفر بالتبعية المخازن اللازمة لتخزين هذه الأطنان من الأوراق وتجميع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية.

ثالثا: أهداف الإدارة الإلكترونية

تعمل اغلب مبادرات الإدارة الالكترونية على تحقيق انتقال ، وتحول جذري من الأساليب الإدارية التقليدية، إلى العمل الالكتروني لتجسيد عدد من الأهداف العامة نوجزها في: إدارة الملفات واستعراض المحتويات بدلا من حفظها، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها والتحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الالكتروني بدلا من الصادر والوارد. واختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات حيث ان التعامل الالكتروني يتم بشكل آني دون انتظار، وتخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددها والتحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة، بالآليات التقنية الحديثة، والتوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء والمواطنين والموردين...إلخ

وبالتالي تعتبر إدارة الحكومة الإلكترونية تحولا أساسيا في مفهوم الخدمة العامة بما يرسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح الجمهور المستفيد من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، ويزيد مفهومها عن مجرد التميز في أداء الخدمات العامة، إلى خلق التواصل مع الجمهور عن طريق المعلومات، وتعزيز دورها في المشاركة، والرقابة كما تتضمن تعديلات هيكلية في البناء التنظيمي للإدارة.

ومن ثم فالإدارة الالكترونية تعمل على تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيادي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ مشاريع الإدارة، عن طريق إعادة التأهيل لمواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة، والاستغناء على الموظفين غير الأكفاء، وغير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها بدوائر صنع القرار.[4]

رابعا: خصائص وعناصر الإدارة الإلكترونية.

لعلى اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي، إلى نموذج إدارة الكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال، يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص، حددها الدكتور "رأفت رضوان" عند تطرقه لمكاسب الإدارة الالكترونية في جملة من السمات والخصائص يمكن إجمالها في الآتي:

أ. إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.

ب. تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم اكبر في مراقبتها.

ت. تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

ث. توفير تكنولوجيا المعلومات من اجل دعم وبناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين.

ج. التعلم المستمر وبناء المعرفة ، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فوري ، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد.

إن الإدارة الالكترونية تعني مختلف التدفقات الإدارية للبيانات، إذ يصبح شكلها الكترونيا ومتداولا بين الأجهزة والمستويات الإدارية المختلفة، وإذ يميز الإدارة الالكترونية عن غيرها من الإدارات التقليدية سمات عديدة منها السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، كما أنها إدارة بدون ورق حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الالكتروني، والأرشيف الالكتروني والرسائل الصوتية ونظم المتابعة الآلي.

إذ أن تقليل استخدام الورق يقضي على مشكلة عمليات الحفظ والتوثيق وفتح المجال نحو استخدام أماكن حفظ الأرشيف إلى مجالات أخرى، وتسهيل الاتصالات داخل المؤسسة وخارجها، ودقة ووضوح الوظائف الإدارية لدى المنظمات.[5]

أما عناصرها فالإدارة الإلكترونية تتكون من أربعة عناصر أساسية هي: عتاد الحاسوب والبرمجيات، وشبكة الاتصالات، ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

1. **عتاد الحاسوب:**

يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها، ونظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فانه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما:

- توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة.
- ملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات.

2. **البرمجيات والشبكات:**

البرمجيات هي مجموعة برامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته المختلفة .بينما الشبكات فهي الموصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترانت، الإكسترانت، وشبكة الإنترنت والتي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإدارتها الإلكترونية والمديرون.

3. **صناع المعرفة :**

وهو العنصر الأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المؤسسة .ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة من جهة أخرى .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي الإدارة التي تمارس عناصرها (البرمجيات، المكونات المادية، الشبكات، وصناع المعرفة) أو وظائفها (التخطيط الإلكتروني، التنظيم الإلكتروني، القيادة الإلكترونية، والرقابة الإلكترونية) وفقا لمتطلبات المواكبة والاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات[6].

المحور الثاني: تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر

أولا: واقع الجاهزية الإلكترونية في الجزائر

يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية، كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها بكفاءة مرتفعة.

حيث يمثل انتشار الانترنت كتقنية محورية في إستراتيجية التحول الالكتروني مرحلة هامة في إرهاصات الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول للخدمات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية بالجزائر، واعتماد مفهوم الإدارة الالكترونية كأداة لتطوير وإصلاح منظمات الخدمة العمومية.

حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت، ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني (Center de recherche et d'information scientifique et technique) ويرجع الدور الأساسي في انتشار شبكة الانترنت في البداية إلى مركز البحث العلمي والتقني باعتباره تنظيم حكومي تولي مسئولية ترقية، واستعمال المعلومات العلمية والتقنية، واهتم بدعم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الجزائر، كما تكفل بتطبيق مشاريع مغاربية في إطار شراكة مع بعض الدول في شمال إفريقيا، إضافة إلى ذلك استفاد المركز من تجهيزات للربط بالانترنت، ومن برامج لتكوين المستخدمين الذين يقومون بتنظيم الاشتراك من خلال المركز ليغطي مؤسسات مختلفة في كل القطر.[7]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن إرهاصات انفتاح الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ارتكز على محاولة توفير البيئة الملائمة ، وفي مقدمتها دعم الربط بالانترنت، والتي فرضت ضرورة إيجاد سياسة وطنية وإنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووجود مؤشرات جاهزية الحكومة الالكترونية كتطبيق، وبناء مجتمع المعلومات في الجزائر.

إن الإدارة الالكترونية التي تهذف إلى التوجه نحو الحكم الراشد، وتحسين أداء الإدارة، وتقريبها من المواطنين، وتسهيل عملية تقديم الخدمات لهم إضافة إلى التعليم الالكتروني الذي يهدف إلى تمكين التلاميذ على مستوى المدارس بمختلف الأطوار، و الربط بخط الانترنت ذات التدفق العالي" أدي أس أل" وإعادة تأهيل كل المؤسسات التربوية والتعليمية، إضافة إلى الصحة الالكترونية التي تمكن المستشفيات التي لا تتوفر على تخصصات معينة من الاستفادة منها عن بعد ، وبأقل تكلفة، وهو ما يساعد المؤسسة والمواطن في الوقت نفسه.

ثانيا: مخططات التحول الالكتروني في الإدارة بالجزائر

تتركز مخططات التحول نحو الادارة الالكترونية في الجزائر على مجموعة من التجارب والنماذج مثل نموذج عصرنة قطاع العدالة سنة 2003 والذي يتمثل في انجاز أرضية الانترنت واستحداث موقع إلكتروني لها وانشاء بوابة القانون وانشاء المركز الوطني للسوابق العدلية ورقمنة الارشيف القضائي.

وقد بقي مشروع الادارة الالكترونية يكتنفه الغموض، وظل المفهوم منحصرا على ماتقوم به وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى غاية صدور مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 وهي الوثيقة الرسمية التي صدرت في 2008 وهي حسب البعض المشروع الحقيقي لانجاز نموذج الادارة الالكترونية متكامل في الجزائر.

تعبر هذه الوثيقة عن برنامج مسطر الى غاية 2013 الهذف منها النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى المواطن من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ودعم وتطوير المؤسسات الادارية والاقتصادية، وتسهيل عملية التسيير من خلال نقل المعلومات وسهولة الحصول عليها، وتوفير خدمات نوعية للمؤسسات والمواطنين.

تتضمن استراتيجية الجزائر الالكترونية 13 محورا يتمثل في:

1. تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والتصال في الادارات العمومية.
2. تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الشركات.
3. تطوير وتحفيز المواطنين للحصول على تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
4. دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.
5. تعزيز البنية الاساسية للاتصالات ذات التدفق السريع.
6. تطوير الكفاءات البشرية.
7. تدعيم البحث والتطوير والابتكار.
8. ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني.
9. الاعلام والاتصال.
10. تثمين التعاون الدولي.
11. اليات التقييم والمتابعة.
12. إجراءات تنظيمية.
13. الموارد المالية.[8]

يعتبر مشروع الجزائر الالكترونية 2013 استراتيجية متكاملة للانتقال الى الادارة الالكترونية احد مظاهر الحكومة الالكترونية، ولكن يبقى التطبيق امرا صعب لضعف التخطيط الاستراتيجي ومعوقات تطبيق هذا النموذج[9].

المحور الثالث: الادارة الالكترونية وفجوة النظرية والتطبيق.

إن تأخر الجزائر في مجال تسريع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية خدمة للمواطنين في الحياة اليومية، يحتم إعادة النظر في إستراتيجيتها الالكترونية انطلاقا من توفير منهجية دقيقة للتعامل مع فجوات النظرية والتطبيق وتتلخص طريقة معالجة فجوة النظرية والتطبيق في منهجان:

المنهج الأول : تعديل النظرية والنموذج المقترح ليصبح أكثر توافقا مع الواقع، من خلال التركيز على الخدمات الالكترونية في المناطق ذات البنية الأساسية المناسبة، أو التركيز على عدد اقل من الخدمات العامة الضرورية، بدلا من توزيع الجهود في رقم الخدمات التي لا يمكن التعامل معها طبقا للإمكانات المتاحة في الواقع.

المنهج الثاني: تغيير الواقع ليصبح أكثر توافقا مع النظرية والنموذج المقترح، ولكن قبل تطبيق النموذج، ويحدث ذلك بحل مشكلة نقص التمويل، من خلال إدخال قطاع حكومي آخر أكثر قدرة مالية وتمويلية، ليساهم في عملية التطوير والبناء.

حيث وفي إطار الشراكة بين دول شمال وجنوب المتوسط، تم اقتراح مشروع المستشفى الافتراضي بالجزائر، الذي سيقدم نظاما علاجيا خاصة في مراقبة المريض عن بعد من التشخيص إلى العلاج، ويهدف المشروع إلى تزويد المستشفيات في الجزائر بالوسائل التقنية من الجيل الأخير، بالموازاة مع التخطيط لإقامة صلة بين الأقمار الصناعية والمستشفيات، بشكل يسمح من فتح جسر لنقل التكنولوجيا الحديثة في الحالات الطبية، من أوروبا إلى دول الساحل الجنوبي، ومن حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث سيقدم هذا الارتباط أفضل علاج للمرضى مع مساعدة من المتخصصين من مختلف البلدان . بذلك فالحاجة قائمة للعديد من الإجراءات بهدف دعم الخبرة العلمية والتقنية وكذا إعطاء دور للشركات المتخصصة في توفير المعدات والبرمجيات، وتوفير المهندسين ذوي الخبرة في تطوير المحتوى والتكيف مع الاحتياجات التدريبية لصناعة البرمجيات، والعمل على إنشاء مركز لشركات البرمجيات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز وسائل حماية الملكية الفكرية[10].

المحور الرابع: مستقبل الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

ان مستقبل الادارة الالكترونية في الجزائر رهينة مجموعة من المعوقات والتحديات التي تواجه هذه التجربة وهي:

يسجل فقدان الجزائر إلى بيئة الكترونية مناسبة لإستراتيجيتها الالكترونية، وهو ما يدعو إلى ضرورة النظر فيما خطط، وفيما سينفذ، مخططات وبرامج التحول الالكتروني في الجزائر يغلب عليها طابع التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وهو

ما لا يخدم مسار الخدمة العامة الالكترونية في الوقت الحالي ، خاصة أمام الافتقار إلنظام وطني يضع الخطط ، ويتولى مهام المتابعة والتنفيذ والتنسيق مع جل الجهات المعنية.

يعترض الخدمة الالكترونية في الجزائر مشكل الأمية الالكترونية، التي تكاد تمس جل فئات المجتمع، إضافة إلى ضعف حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي شكل تهديدا لواقع الجاهزية الالكترونية، وأضعف مردود المحتوى الرقمي، مما يطرح ضرورة الاهتمام بمشكل الأمية التقنية، ودعم برامج التعليم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مختلف مستويات.

ضعف درجة الوصول الى شبكة المعلومات العالمية، في ظل غياب عوامل تشجيعية أمام المواطنين كالتخفيض من سعر استخدام الانترنت.

تحتاج الجزائر إلى ترسانة قانونية لتأمين معاملاتها الالكترونية، ولحماية المتعاملين عبر الشبكات الالكترونية، خاصة الخدمات المالية بمؤسسة بريد الجزائر.

تتميز بعض الخدمات الالكترونية من خلال التجربة الجزائرية بدرجة من الرداءة بسبب عدم تطابقها مع خصائص الإدارة الالكترونية، إضافة إلى بطء أو غياب تسريع تطبيقات الخدمات الالكترونية في مجال الحالة المدنية[11].

بالإضافة الى ذلك يجب النظر الى اهمية العنصر البشري كركيزة اساسية لتفعيل الادارة الالكترونية من خلال استقطاب افضل العناصر وتكوين العنصر البشري على اسس ومستويات التطور التكنولوجي[12].

خاتمة:

في الخاتمة يمكن القول أن التجربة الجزائرية في مجال الإدارة الإلكترونية تعيش حالة من الفجوة بين النظرية والتطبيق ورداءة الخدمة العمومية، خاصة وأنها تمثل أكبر جهاز خدمة عمومية يرتاده المواطن الجزائري بشكل مستمر، ويستقبل أعددا كثيرة من طالبي الخدمات أما النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة فتنطلق من أن الإدارة الالكترونية تمثل آلية هامة في بناء وترقية معمار متكامل من الخدمات العامة الالكترونية، بما يحقق النزاهة، المحاسبة، المساءلة، الرقابة، وسرعة الاستجابة في الخدمات المقدمة لجمهور المواطنين، ويرفع من مستوى وضوح الخدمة العمومية ويقربها من المواطن، غير أن التباين والاختلاف يبقى بين كل نموذج وآخر، تبعا لبيئة وخصوصية التجربة أو النموذج المطبق.

فلتطبيق نموذج الادارة الالكترونية في الجزائر يجب وجود تخطيط استراتيجي وذهنية وإرادة سياسية، وكل هذا وفق متطلبات وظروف البيئة المحيطة وبما يخدم مصلحة والامن الوطني الجزائري.

نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر رهينة التفكير الإستراتيجي ووضع إستراتيجية متكاملة.
- توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من أمية إلكترونية راجعة إلى طبيعة التعليم بطرق تقليدية وضعف الثقافة الإلكترونية.
- هناك فجوة بين النظرية والتطبيق في التجربة ودلك راجع إلى رداءة الخدمة والإدارة العمومية.

التوصيات:

- وضع خطة إستراتيجية متكاملة لتشجيع وتطوير الثقافة والمعرفة الإلكترونية.
- تشجيع وتطوير البحث العلمي بإستخدام وسائل وتقنيات تكنولوجية متقدمة.
- قيام الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى تنمية بشرية قائمة على تطوير الموارد البشرية وتحديثها.

الهوامش والإحالات:

[1]- سميرة مطر المسعودي، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي**، المملكة المتحدة: الجامعة الافتراضية الدولية،

2- الموقع الالكتروني:.www.E. Management

[3]- حسين بن محمد الحسن، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية بالسعودية،2009، ص 17.18.19

[4]- عشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر، 2009-2010، ص 16

[5]- عشور عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 17-18

[6]- موسي عبد الناصر، محمد قريشي، **مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي**، مقال منشور في مجلة مجلة الباحث ،عدد09 ، 2009،ص 89-90

[7]- عشور عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 118

[8]- رافيق بن مرسلي،**"الاساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 2011، ص167

[9]- رافيق بن مرسلي، **مرجع سبق ذكره**، ص168

[10]- سميرة مطر المسعودي، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي**، المملكة المتحدة: الجامعة الافتراضية الدولية، الموقع الالكتروني:

www.E. Management. fr

[11]- عشور عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 175

[12]- طلحي فاطمة الزهراء، **اهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الادارة الالكترونية في الجزائر**، الجزائر: مجلة العلوم الانسانية، العدد 34-35، تاريخ الصدور مارس 2014.

المراجع:

01- طلحي فاطمة الزهراء، **اهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الادارة الالكترونية في الجزائر**، الجزائر: مجلة العلوم الانسانية، العدد 34-35، تاريخ الصدور مارس 2014.

02- موسي عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مقال منشور في مجلة مجلة الباحث ،عدد 09، 2009.

03- سميرة مطر المسعودي، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي**، المملكة المتحدة: الجامعة الافتراضية الدولية، الموقع الالكتروني:

www.E. Management.

04- عشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر، 2009-2010.

05- حسين بن محمد الحسن، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية بالسعودية،2009.

06- رافيق بن مرسلي،**"الاساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 2011.